

Distr.: General
4 October 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٤٩ من جدول الأعمال
الحالة في تيمور الشرقية في أثناء المرحلة
الانتقالية المؤدية إلى الاستقلال

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة*

إحالة إلى رسالتي المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وبناء على تعليمات من
حكومتي، أتشرف بأن أطلب تعميم الورقة المرفقة المعنونة "الاستجابة البناءة من إندونيسيا
لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) بشأن مسألة لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية"
وذلك كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) مكارم ويبيسونو
السفير
الممثل الدائم

* صدرت أيضا بوصفها الوثيقة S/2000/922.

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة
الاستجابة البناءة من إندونيسيا لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) بشأن
مسألة لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية

أولا - مقدمة

١ - لقد أدى حادث أتامبوا الذي وقع في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى تسليط الأضواء على حقيقة تبعث على التروي مفادها أنه بعد مرور سنة على انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا، لا تزال تتكاثر "المسائل العالقة" التي تثير اهتماما وقلقا مشتركين، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بمسألة لاجئي تيمور الشرقية. ولقد دأبت إندونيسيا على الإقرار بضرورة تناول هذه المسائل وفقا للمادتين ٥ و ٦ من قرار الجمعية الاستشارية الشعبية رقم V/MPR/1999 وعلى نحو ما ورد في رسالة رئيس جمهورية إندونيسيا الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن ترتيبات نقل السلطة.

٢ - وبصرف النظر عن المقتضيات الدستورية والقانونية، وبحكم الجغرافيا، والتجربة السياسية والاقتصادية المشتركة وكذا الروابط المجتمعية، تدرك إندونيسيا تماما تأثير التطورات في تيمور الشرقية على تيمور الغربية وتأثير التطورات في هذه الأخيرة على الأولى. وفي هذه الصدد، دأبت سياسة حكومة إندونيسيا المحورية والتي لا محيد عنها على تناول هذه الحقيقة تناولا إيجابيا بتهيئة بيئة تفضي إلى انتقال تيمور الشرقية إلى مرحلة الاستقلال. وتتماشى مع هذه الروح الزيارة المشهودة التي قام بها رئيس جمهورية إندونيسيا، عبد الرحمن وحيد، إلى ديلي، وكذا تنشيط عملية المشاورات التي تجريها السلطات الإندونيسية مع قادة تيمور الشرقية.

٣ - وليس بوسع المرء أن يتجاهل الخطوات الهامة التي قطعتها المفاوضات بين إندونيسيا وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على مدى السنة الماضية. فقد نوقش كم هائل من المسائل. وما كان معظمها يحظى باهتمام دولي، رغم أنها تعود بنفع عملي على مواطني تيمور الشرقية البسطاء. ولا ينبغي أن يغرب عن ذهننا أن ما يقارب ١٥٥.٠٠٠ لاجئ من تيمور الشرقية في تيمور الغربية عادوا بأمان إلى تيمور الشرقية، خلال السنة الماضية. وما كان ليتأتى ذلك لولا التعاون الوثيق لحكومة إندونيسيا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الدولية، وصون الظروف الأمنية اللازمة عن طريق التعاون بين القوات المسلحة الإندونيسية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤ - ودونما استخفاف بالشعور الجماعي بالاستياء من جراء حادث أتامبوا، فإن حكومة إندونيسيا تود أن تلتزم من الأمم المتحدة أن تراعي هذا المنظور الواسع النطاق عند الرد على الحادث المذكور. وأيا كان الأمر، فإنه لا ينبغي أن نسمح لمرتكبي حادث أتامبوا المأسوي بنسف التقدم الإيجابي الذي أحرز على مدى السنة الماضية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تؤكد إندونيسيا والأمم المتحدة التزامهما بحل المسائل العالقة في إطار من التعاون، يشرك شعب تيمور الشرقية بجميع فئاته والمنظمات والوكالات الدولية. وفي إطار هذا المنظور الشامل تود إندونيسيا معالجة حادث أتامبوا.

ثانياً - حادث أتامبوا

٥ - تقوم في الوقت الراهن الشرطة الإندونيسية (بولري) بتحقيق واسع النطاق في حادث أتامبوا، لا يقتصر على الهجوم على مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا فحسب، بل يشمل أيضاً أعمال العنف الموجهة ضد السكان المحليين وكذا قتل لاجئ من تيمور الشرقية، اسمه أوليفيو مندوزا موروك.

٦ - ويبدو أن السبب في الحادث هو اغتيال أوليفيو مندوزا موروك في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي نتج عن اقتتال بين سكان محليين في قرية أومارلورتوس، في المقاطعة الفرعية مالاكا بارات. وفي ما يبدو أنه رد على الاغتيال، قام حوالي ٣٠٠٠ لاجئ من محيمي بسيكاما وبيتون، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في الساعة الثامنة صباحاً تقريباً، باقتحام مبنى مجلس ممثلي مقاطعة بيلو حاملين جثة أوليفيو مندوزا موروك. وفي طريقهم إلى المجلس، انفصل بعض أفراد الحشد وذهبوا إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا. وهاجموا مكتب المفوضية في أتامبوا.

٧ - ونتيجة لذلك، قتل ثلاثة موظفين دوليين تابعين للمفوضية. وكان مسؤولو الشرطة الذين كانوا في الخدمة أثناء الحادث قد طلبوا من جميع موظفي المفوضية أن يخلوا المكتب تحت حماية الشرطة. ومن أصل ١٣ موظفاً في المفوضية، لبي الطلب ١٠ موظفين فاصطحبوا إلى مكان آمن. وأصر الثلاثة الباقون على البقاء في مبنى المفوضية فتعذر إنقاذهم. ومن الأساسي أيضاً التأكيد على أن حادث ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ خلف ستة قتلى من السكان المحليين، في الوقت الذي لا يزال يجري فيه تقييم الخسائر المادية.

٨ - وتلاحظ إندونيسيا في هذا الصدد بقلق عميق أن قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) يتضمن بشكل واضح وقائع غير دقيقة فيما يتعلق بالحادث الذي يفترض أنه وقع

في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في بيتون وأودى بحياة عدد من اللاجئين. وترى إندونيسيا أن الحبكة التي صاغ بها مجلس الأمن القرار ينم عن عدم مسؤولية وتفقد أبسط معايير الحنكة.

٩ - وقد تعاونت الحكومة الإندونيسية تعاوناً وثيقاً مع المفوضية ومع الإدارة الانتقالية لإجلاء ونقل موظفي الشؤون الإنسانية الدوليين والمحليين من أتامبوا إلى ديلي ومن كوبانغ إلى دينباسار. وعاد إلى إندونيسيا فيما بعد المواطنون الإندونيسيون الذي أجلوا من أتامبوا إلى ديلي.

ثالثاً - الخطوات المتخذة لتجاوز حادث أتامبوا

١٠ - وردا على حادث أتامبوا وإدراكاً منها لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، اتخذت حكومة إندونيسيا عدداً من الخطوات الفورية والمتوسطة الأجل، بشأن ثلاث مسائل رئيسية هي:

- التحقيق في الحادث؛
 - ونزع سلاح الميليشيات؛
 - وإيجاد حل شامل ودائم لمسألة لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية.
- ١١ - ومن أولى الخطوات اتخاذ إجراءات لإعادة سيادة القانون والنظام إلى المناطق المتضررة في تيمور الغربية. فأحداث ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تبين بوضوح صحة ما حذرت من مغبته الحكومة الإندونيسية مراراً من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ناشئة عن استمرار حضور لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية، مما جعل اندونيسيا تهتم اهتماماً بالغاً بإيجاد حل شامل للمسألة. ويعد إقليم نوسا تينغارا تيمور الإندونيسي الذي تشكل تيمور الغربية جزءاً منه، أقل أقاليم إندونيسيا السبعة والعشرين ثروات. ومع ذلك، فإنه آوى خلال السنة الماضية ما يقارب ٢٨٥ ٠٠٠ من لاجئي تيمور الشرقية في أوج تدفقهم. وكتحد إضافي، آوت تيمور الغربية بين عشية وضحاها الوكالات الدولية والحكومية الدولية، مما فاقم استنزاف مواردها المنهكة أصلاً.

١٢ - ومن هذا المنظور، ليست إندونيسيا في حاجة إلى أن يذكرها مجلس الأمن من خلال قراره ١٣١٩ (٢٠٠٠) بالخطوات اللازم اتخاذها لإرساء سيادة القانون والنظام إلى المناطق المتضررة في تيمور الغربية. فقد أسفر حادث أتامبوا عن إزهاق أرواح ستة أشخاص من السكان المحليين على الأقل. وبفضل الرد السريع والصارم لحكومة إندونيسيا عادت الحالة إلى طبيعتها. وشمل هذا الرد ما يلي:

- (أ) نشر كتيبتين إضافيتين من القوات المسلحة الإندونيسية وكتيبة شرطة. وستساعد فرقة من كتيبة الشرطة المذكورة في التحقيق في الحادث بينما ستجري فرقة أخرى مفاوضات مع جميع الأطراف المعنية؛
- (ب) التعاون مع الجماعات المحلية، واللاجئين ورجال الدين لدعوة الجمهور إلى التزام الهدوء؛
- (ج) إجلاء موظفي الشؤون الإنسانية الدوليين والوطنيين إلى تيمور الشرقية ودينباسار؛
- (د) حماية المباني العمومية ومكاتب الأمم المتحدة والوكالات الدولية؛
- (هـ) صون النظام في مخيمات اللاجئين الأخرى.

وبخصوص نشر كتائب القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الإضافية، صبيحة يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقبل أن يشيع خبر اندلاع أحداث العنف في أتامبوا، كانت الحكومة الإندونيسية قد قررت رسمياً أن تنشر كتيبة إضافية من القوات المسلحة في تيمور الغربية في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الأمن في المنطقة الحدودية.

١٣ - وفيما يتعلق بتزع سلاح ما يسمى بالميليشيات وتسريحها، من المهم التذكير بأن هذه الأخيرة قد سرحت نفسها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وأن السلطات الإندونيسية قد صادرت ٨١٧ سلاحاً نارياً منها ٢١٤ سلاحاً عادياً، و٦٠٣ أسلحة صنعت محلياً، كما صادرت ١٩٩٢٦ قطعة ذخيرة و٦٦ قنبلة يدوية. وستواصل الشرطة تلك العمليات وتعزيزها فعلاً وستقوم بمنع تجمع "الميليشيات" السابقة. ومن المتوقع أن تسهل هذا الجهد التعزيزات الأخيرة للقوات المسلحة وقوات الشرطة في تيمور الغربية.

١٤ - وعلى وجه التخصيص حددت السلطات المختصة، كخطوة أولى، مهلة زمنية ينبغي أن تقوم "الميليشيات" في غضونهما بتسليم أسلحتها طوعاً. وبعد انقضاء تلك المهلة ستتخذ السلطات خطوات تنفيذية لمصادرة الأسلحة. وإندونيسيا على علم باحتمالات اندلاع الاضطرابات والعنف. ولذلك أجرت سلطات إندونيسية رفيعة المستوى، في يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في دينباسار، محادثات بناءة مع ممثل يوني تيمور اسوان (يونتاس)، وهي المنظمة التي ينضوي تحت لوائها التيموريون الشرقيون المناصرون للاندماج ومع قادة اللاجئين الآخرين، بغية معالجة هذه المسائل. وفي الاجتماعات المذكورة أعلاه، أعادت يونتاس تأكيد ما كانت قد أعلنته من إدانة للعنف في أتامبوا وتعهدت بالتعاون في السعي لتسليم الأسلحة وفي عملية التحقيق. ونتيجة للمحادثات التي أُجريت في دينباسار،

فمن المزمع أن يتم تسليم الأسلحة طوعاً من قبل الأفراد المعنيين في غضون الأيام القليلة المقبلة في كوبانغ.

١٥ - ومن العناصر الرئيسية في الجهود المبذولة للتغلب على حادث أتامبوا تقديم مرتكبيه إلى العدالة. وفي هذا الصدد، حققت القوات المسلحة الإندونيسية مع ٢٠ فرداً متهمين بالمشاركة في الهجوم على مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أتامبوا. واحتُجز شخص آخر تم التعرف عليه فيما يتعلق بمقتل أوليفيو ميندوزا موروك. ومن المنتظر أن يؤدي نشر عناصر إضافية من القوات المسلحة الإندونيسية وشرطة جمهورية إندونيسيا، بما في ذلك المحققين التابعين لهذه الشرطة، إلى تيسير عملية التحقيق بشأن حادث أتامبوا. بيد أن السلطات ينبغي أن تتوخى أيضاً عند إجراء هذه العملية قدراً معقولاً من الاحتراس حتى تتفادى إثارة أية اضطرابات عامة أو جماعية لا داعي لها. ومن المنتظر أن تظهر نتائج هذه التحقيقات في المستقبل القريب.

١٦ - ونتيجة لحادث أتامبوا، فإن على حكومة إندونيسيا أن تملأ، على وجه السرعة، الفراغ الناجم عن مغادرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية الدولية ذات الصلة حتى تكفل استمرار تقديم الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ للاجئين في تيمور الشرقية. وما لم تعالج هذه المسألة على النحو الملائم، فإنها قد تصبح مصدراً آخر للتوتر وعدم الاستقرار. وكاستجابة فورية للطوارئ، أرسلت إندونيسيا ١٠٠ طن من الأرز إلى لاجئي تيمور الشرقية.

١٧ - وتذكر إندونيسيا أيضاً أن مجلس الأمن قد حَضَّ في القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) على منع عمليات الإغارة التي تتم عبر الحدود إلى داخل تيمور الشرقية. وتتفق إندونيسيا مع ذلك اتفاقاً تاماً، فعمليات الإغارة عبر الحدود تشكل حقاً مصدر قلق خطير. بيد أنه ينبغي الاعتراف بأن الاهتمام بهذه العمليات ليس وفقاً على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إذ جرى رصد عمليات إغارة عبر الحدود من تيمور الشرقية إلى تيمور الغربية. وقد ارتأت حكومة إندونيسيا أن تختار متابعة هذه المسائل مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مباشرة وبصفة أساسية بين قائد منطقة يوداينا وقائد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن خلال القنوات الدبلوماسية عند الاقتضاء. وللتدليل على ذلك أبدت إندونيسيا رسمياً في الآونة الأخيرة قلقها بشأن انتهاك أراضيها من قبل نحو ٥٠ من التيموريين الشرقيين المسلحين في قرية تاهون الصغيرة وقرية ماكير في تيمور الغربية في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنذ البداية عقدت إندونيسيا العزم على معالجة هذا الموضوع في إطار التعاون والامتناع عن توجيه الاتهامات والاتهامات المضادة تحقيقاً لأغراض ذاتية. ويتمثل النهج الذي تتبعه

إندونيسيا في المقترح الذي قدمته في شهر آذار/مارس الماضي والداعي إلى القيام بدوريات مشتركة وإقامة مراكز حدودية مشتركة وتبادل ضباط الاتصال العسكريين بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام والقوات المسلحة الإندونيسية وهي أمور رفضتها للأسف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأمن الحدود بحكم طبيعته مسؤولية مشتركة.

١٨ - ولذلك ترحب إندونيسيا بوجه خاص بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الإدارة الانتقالية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بإنشاء لجنة حدود مشتركة، وسيتيح هذا الاتفاق وضع آلية واتباع عمليات ذات طابع مؤسسي لمعالجة المسائل ذات الصلة بالحدود، بما في ذلك أمن الحدود على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠).

١٩ - ولأن حكومة إندونيسيا اتخذت خطوات بناءً لمعالجة المسائل المثيرة للقلق الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، فإنها لا ترى ثمة حاجة لإيفاد بعثة من مجلس الأمن. فمنذ البداية، بل وقبل أن تبرز فكرة بعثة مجلس الأمن هذه، أصدر رئيس جمهورية إندونيسيا، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، توجيهات بإقامة خط اتصال بين الحكومة والأمين العام للأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الصلة بحادث أتامبوا. وتعبيراً عن حسن النية، كان القصد من قرار إيفاد مبعوث خاص هو الإبلاغ المباشر عن الخطوات المختلفة التي اتخذتها إندونيسيا رداً على حادث أتامبوا. وفضلاً عن ذلك، كلف وزير الخارجية، الموجود في نيويورك لحضور جمعية الألفية، بمهمة إبقاء الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن على علم بتطور هذه المساعي.

٢٠ - وقد خففت الخطوات التي اتخذتها إندونيسيا من الحاجة إلى إيفاد بعثة من مجلس الأمن. بيد أننا على استعداد لمناقشة جميع المسائل المتصلة بقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠). وإضافة إلى ذلك، تبدي الحكومة استعدادها أيضاً لعقد جلسات إحاطة إعلامية بصفة دورية لسفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن الموجودين في جاكرتا وللمبعوث الخاص الذي يعتزم زيارة نيويورك لإطلاع المجلس على آخر التطورات الميدانية.

رابعاً - حادث أتامبوا في السياق الأوسع نطاقاً للجهود المبذولة لتسوية المشاكل المتبقية ذات الصلة بتيمور الشرقية

٢١ - عند النظر في حادث أتامبوا، ينبغي ألا يغيب عن بال المرء المنظور الأوسع نطاقاً المتمثل في العلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. فنجاح عملية الانتقال في تيمور الشرقية يمثل بالنسبة لإندونيسيا مصلحة وطنية حيوية. فمصلحة إندونيسيا تكمن حقا في أن تكون تيمور الشرقية بعد انتهاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية متمتعة بالاستقرار والديمقراطية

والازدهار. وفي الأجل المباشر وبسبب الضائقة التي تواجهها إندونيسيا من حيث الموارد، فإنها تركز في الوقت الراهن على السياسات التي من شأنها أن تساعد في تنمية تيمور الشرقية من خلال الترتيبات التي تحقق أقصى قدر من الفائدة لتيمور الشرقية وفقا لقوانين إندونيسيا ونظمها. وينسجم ذلك مع روح سياسة حكومة إندونيسيا بفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع تيمور الشرقية تتطلع إلى المستقبل وتقوم على مبدأ حسن الجوار.

٢٢ - وبما أن إندونيسيا قد أحرزت خلال العام الماضي، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، تقدما ملموسا في المناقشات التي أجرتها بشأن مسائل من قبيل مواصلة طلاب تيمور الشرقية دراساتهم في مؤسسات التعليم العالي الإندونيسية من خلال المنح الإندونيسية والمنح المقدمة من أطراف ثالثة وتوفير التدريب القانوني العملي لمحمي تيمور الشرقية وتبادل الممتلكات الثقافية وحمايتها وتبادل المحفوظات والأصول والمطالبات والمعاشات التقاعدية والفوائد لموظفي الخدمة المدنية السابقين والتعاون في مجال حقوق الإنسان. وقد أقام مكتب المدعي العام لجمهورية إندونيسيا أيضا تعاوننا وثيقا مع وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في التحقيق في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية.

٢٣ - فضلا عن ذلك، شكل هذا الحادث باعثا جديدا لمواصلة عملية التعاون هذه على نحو أكثر استعجالا. بيد أن إندونيسيا تدرك في الوقت نفسه أن هذه الحوادث نفسها تنبه إلى ضرورة تحديد أولويات: لمعالجة الأسباب الرئيسية للتحديات المشتركة التي تواجهها. وفي هذا الصدد، ترى حكومة إندونيسيا أن التسوية الشاملة لمسألة لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية تحظى بالأولوية بين هذه المسائل.

خامسا - نحو تسوية شاملة ودائمة لمسألة لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية

٢٤ - إن مسألة لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية التي لم تحل بعد هي مسألة مؤلمة بوجه خاص بالنسبة لإندونيسيا. فقد يعبر الآخرون عن انشغالهم بصورة عابرة بل عن إحساسهم بالإحباط لما يلاحظونه من عدم إحراز تقدم في مسألة اللاجئين. وقد يبرزون بصفة انتقائية بعض المسائل المثيرة للقلق - تتبادر إلى الذهن بصفة خاصة "الميليشيات" و "الأمن في المخيمات". وقد يختارون أيضا تبسيط الأمور؛ أو ينحون باللائمة في حين أن الاحتراس كان سيكون أقرب إلى الحكمة. وليس بوسع إندونيسيا أن تنعم بمثل هذا الترف. وليس لديها الخيار لتجعل الاهتمام الدولي بالمسألة يتضاءل. وليس بوسعها تجاهل طبيعة مشكلة لاجئي تيمور الشرقية المتعدد الأوجه. وهي لن تشارك دون ريب في تبادل الاتهامات بشأن المسؤوليات.

٢٥ - وبالنسبة لإندونيسيا أدى وجود نحو ٢٥٠ من مخيمات ومواقع اللاجئين في تيمور الغربية لفترة طويلة إلى حدوث مشكلات وبرزت تحديات حمة تتجاوز نطاق المشكلات والتحديات ذات الطابع الإنساني أو الإغاثية في حالات الطوارئ بما في ذلك الأمن. وينطوي ذلك على ثلاثة أبعاد على الأقل. أولا الأمن داخل المخيمات، وعلى وجه التحديد عمليات التخويف والعنف التي اتهم أفراد مسلحون أو مجموعات مسلحة بارتكابها ضد اللاجئين. ثانيا، الأمن بين اللاجئين في المعسكرات والسكان المحليين في تيمور الغربية في ضوء ازدياد التوتر بين الجانبين. ثالثا، الأمن عبر الحدود في ضوء الادعاءات بأن مخيمات اللاجئين قد استخدمت قواعد أو منطلقات للغارات عبر الحدود التي يشنها أفراد مسلحون أو مجموعات مسلحة. ومن الأمثلة التي تجسد ذلك حادث اتامبوا والحوادث ذات الصلة بالحدود التي وقعت مؤخرا.

٢٦ - ومن الناحية السياسية، قد يؤدي استمرار وجود المخيمات في تيمور الغربية إلى ازدياد نفور اللاجئين من العملية السياسية الهامة التي يتم الاضطلاع بها في الوقت الراهن في تيمور الشرقية وقد يعوق عملية المصالحة بين التيموريين الشرقيين، لا سيما بسبب حملة تشويه الحقائق التي تنسب إلى بعض الأوساط. وبالنسبة لإندونيسيا فقد تؤثر المسألة حقا على علاقاتها الثنائية مع البلدان الصديقة ومع المنظمات الدولية.

٢٧ - وتضع إندونيسيا في حساباتها أيضا النتائج الاقتصادية والمالية. فاللاجئون من تيمور الشرقية البالغ عددهم ١٣٠.٠٠٠ لاجئ الباقون في المخيمات في تيمور الغربية يفرضون عبئا اقتصاديا وماليا ضخما على الحكومة المركزية التي تعاني بالفعل من عبء مفرط نتيجة لوجود مئات الآلاف من المشردين داخليا من مناطق أخرى متأثرة بالصراعات، ويفرضون أيضا وبصفة خاصة عبئا على إقليم نوسا تينغارا الشرقي الذي يعد من أقل الأقاليم الإندونيسية موارد. وكان لهذا العبء تأثيره المباشر أيضا على السكان المحليين الفقراء أصلا. وعلى العكس، فإن عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية ستكون أساسية لتنمية تيمور الشرقية في المستقبل حيث أن كثيرا منهم مهرة في الزراعة والأعمال الصغيرة والإدارة.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، فإن إندونيسيا على علم تام بالكارثة الإنسانية التي نشأت عن وجود مخيمات اللاجئين لفترة طويلة في تيمور الغربية والإحباط ومشاعر التعرض للإهمال وفقدان الأمل السائدة بين اللاجئين. وإندونيسيا مصرة على التغلب على الفور على هذه الحالة الإنسانية.

٢٩ - وإندونيسيا إذ تعترف بالتحديات المتعددة الأوجه التي يفرضها الوجود المطول لمخيمات اللاجئين من تيمور الشرقية في تيمور الشرقية، فإنها ترى أنه ينبغي ألا يغيب عن

أعيننا التقدم المحرز على مدى السنة الماضية. فقد بذلت الحكومة الإندونيسية كل ما في وسعها من جهود للتغلب على مشكلة اللاجئين. وهكذا فقد تعاونت إدارة شؤون الهجرة والسكان وإدارة إعادة التوطين وتنمية المناطق، بتنسيق من الوزارة المنسقة وهي وزارة رفاه السكان وتخفيف حدة الفقر، تعاوننا وثيقا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة فضلا عن الوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة من أجل إعادة توطين اللاجئين الراغبين في البقاء في إندونيسيا وكذلك إعادة الراغبين في العودة إلى تيمور الشرقية إلى ديارهم. وبالإضافة إلى هذه البرامج، بدأت الحكومة الإندونيسية مؤخرا برنامجا ذا تركيز أكبر، وهو ذلك المتصل "بالميلساس" وهم من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوات المسلحة الإندونيسية الذين جندوا في الماضي تقديرا لدورهم كمناصرين للاندماج. ويعد التقدم المحرز في هذا الجهد في حد ذاته مشجعاً.

٣٠ - ونتيجة لهذه السياسات، فمن بين اللاجئين من تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية، الذين بلغ عددهم في ذروته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ نحو ٢٨٥ ٠٠٠ لاجئ، عاد نحو ١٥٥ ٠٠٠ لاجئ مخلفين وراءهم نحو ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ في تيمور الغربية. ورغم أن هذا لا يصل إلى مستوى الوضع الأمثل، فإنه أيضا واقع ينبغي عدم التغاضي عنه. فهذا التقدم لم يكن من الممكن إحرازه دون تعاون وثيق بين إندونيسيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر الوكالات الدولية ذات الصلة.

٣١ - ورغم المغالاة في الأغلب في تبسيط العقبات التي تواجه عودة اللاجئين المتبقين وقصرها على مسائل الأمن في المخيمات، فإن هذه العقبات في الواقع متعددة الأوجه وتشمل الحالة في تيمور الشرقية ذاتها. فإندونيسيا تدرك أن اللاجئين الباقين ربما يساورهم شعور حقيقي بعدم التيقن إزاء ما يتعين عليهم اختياره، لأنهم تساورهم شكوك طال أمدها بشأن سلامتهم البدنية وأمنهم فضلا عن كسبهم لعيشهم إذا اختاروا العودة إلى تيمور الشرقية. ويبدو أن كثيرا من هؤلاء اللاجئين الباقين لهم روابط عاطفية قوية مع إندونيسيا. وفي ضوء هذا التحدي الباقي، ثمة حاجة عاجلة إلى بذل جهود خاصة ومتضافرة ومركزة تتجاوز تلك المبذولة حتى الآن للتعجيل بالتوصل إلى حل شامل لمسألة اللاجئين من تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية وذلك في إطار زمني صارم. وترى حكومة إندونيسيا أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تتقاسم بشكل حكيم المسؤولية في هذه الجهود وليس أقلها في ذلك إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

٣٢ - وفي هذا الصدد عقدت إدارة الشؤون الخارجية مجموعة من الاجتماعات للتشاور والتنسيق مع الوكالات الحكومية ذات الصلة والتمست آراء الوكالات الدولية المعنية

وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة فضلا عن البلدان لصياغة خطة عمل شاملة من أجل التوصل إلى حل شامل في وقت مبكر لمسألة اللاجئين من تيمور الشرقية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الخطة ما يلي:

(أ) تسجيل اللاجئين مع احترام مبدأ حرية الاختيار؛

(ب) إغلاق مخيمات اللاجئين الأقرب إلى الحدود؛

(ج) نقل اللاجئين الذين يختارون البقاء في إندونيسيا إلى مخيمات عبور مؤقتة بعيدة عن الحدود قبل توطينهم بصفة دائمة في تيمور الغربية أو مناطق أخرى من إندونيسيا؛

(د) نقل اللاجئين الذين يختارون العودة إلى تيمور الشرقية إلى مخيمات عبور في تيمور الشرقية قبل تجهيزهم للذهاب إلى وجهتهم النهائية في تيمور الشرقية.

٣٣ - ومن الواضح أن حادث أتامبوا يمثل نكسة قصيرة الأجل لزخم تنفيذ هذه الخطة. ولكن الحادث وقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) يزيدان في الوقت نفسه من الطابع الملح لضرورة التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لمسائل اللاجئين عن طريق خطة العمل الشاملة هذه. وفي هذا الصدد، شرعت حكومة إندونيسيا في وضع اللمسات النهائية لخطة عمل شاملة جديدة بالثقة وواقعية عن طريق مناقشات ومشاورات مكثفة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة عقد آخرها في يوم الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في جاكرتا. ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى في الأيام المقبلة.

٣٤ - وعند تنفيذ هذه الخطة، سيحترم الطابع الطوعي للقرار الذي يتخذه كل لاجئ على حدة. وفي هذا الصدد، يمثل تسجيل اللاجئين عنصرا أساسيا في الخطة. وسيجري تنفيذ إغلاق المخيمات القريبة من الحدود في تيمور الغربية ونقل اللاجئين، إما إلى مخيمات عبور في تيمور الغربية (بعيدة عن الحدود) أو إلى مخيمات عبور في تيمور الشرقية وذلك بطريقة واعية وإنسانية تنطوي على احترام كامل لكرامة وأمن الفرد ويسبقها حملة إعلامية مكثفة بين اللاجئين.

٣٥ - وتعد المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي في هذا المسعى مساعدة حيوية، بما في ذلك المساعدة في إقامة مخيمات عبور مؤقتة في تيمور الغربية (بعيدة عن الحدود) ومكان للتوطين النهائي في إندونيسيا، فضلا عن إنشاء مخيمات عبور في تيمور الشرقية. ومع إغلاق المخيمات الواقعة على طول الحدود، لن يكون هناك أساس لتوجيه اتهامات زائفة ضد إندونيسيا وسيتحمل المجتمع الدولي، وخاصة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، قدرا أكبر من المسؤولية في العبء المتعلق بإيجاد حل لهذه المسألة ذاتها، لا بالكلمات ولكن

بالأفعال. وترى حكومة إندونيسيا فيما يتعلق بالمسألة الأخيرة على وجه التحديد، أن هذه المخيمات العابرة في تيمور الشرقية ستكون لها قيمة كبيرة، بما تهيئه من بيئة مأمونة، في تيسير عودة اللاجئين إلى جهاثم النهائية. وعلاوة على ذلك، فإنها ستوضح في الحقيقة أن مسألة اللاجئين من تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية هي مسألة يتعين علينا جميعا حلها.

٣٦ - وتشكل المصالحة، في الواقع، شرطا مسبقا مهما، مثلها مثل أي من الشواغل المشار إليها آنفا، للتوصل إلى تسوية شاملة للمسائل المختلفة التي تواجه تيمور الشرقية في المرحلة الانتقالية وأيضا التي تواجه تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وتحت إندونيسيا باستمرار جميع أبناء تيمور الشرقية على المشاركة في جهود المصالحة، وتشجع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على القيام بدور أنشط في تعزيز المصالحة الشاملة بين الجميع من أبناء تيمور الشرقية. وتلاحظ إندونيسيا في هذا الصدد عدم حدوث تقدم حتى الآن. وهي مدركة بالطبع للعقبات الجمة التي ينبغي التغلب عليها في هذا الصدد. ومع ذلك فمن اللازم أن تناصر الإدارة الانتقالية في هذا المسعى وإندونيسيا مستعدة من جانبها للتعاون معها في تيسير هذه العملية.

٣٧ - وبلا مصالحة حقيقية، لن تؤدي خطوات مثل نزع سلاح "الميليشيا" وتسريحها إلا إلى حل قصير الأجل يعالج الأعراض لا الداء. وتبعث على الأمل الاجتماعات التي عقدت في دينسابار في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بدعوة من إندونيسيا وحضرتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وزعماء المجلس الوطني للمقاومة التيمورية ومن بينهم زماما كوسماوا و"يونتاس". وينبغي أن يترك جدول أعمال عملية المصالحة هذه للأطراف ذاتها في تيمور الشرقية. واتفقت أيضا إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع إندونيسيا في الاجتماع المعقود في دينسابار على تيسير هذه المصالحة.

الاستنتاجات

سادسا

٣٨ - دون تقليل بأي حال من الأحوال من أهمية هذا الإحساس بالغضب الذي ساد بعد حادث أتامبوا، من اللازم أن نتناول هذا الحادث المأساوي في الإطار الأعم للتقدم الهام الذي أحرز على مدى السنة الماضية في تناول المسائل المتراكمة الناشئة عن نقل السلطة في تيمور الشرقية. فحادث أتامبوا ليس إلا انحرافا عن الطريق. وإندونيسيا مصرة على أن يظل كذلك. وقد اتخذت الحكومة الإندونيسية عددا من التدابير الملموسة من أجل التصدي لهذا الحادث، وكذلك استجابة لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) على النحو المحدد آنفا، وستواصل تنفيذها. وقد أفضت هذه التدابير إلى نتائج إيجابية بالفعل.

٣٩ - وترى إندونيسيا أن أفضل ضمان ضد تكرار هذا الحادث هو التصدي على نحو شامل للأسباب الجذرية لجميع المسائل الناشئة عن نقل السلطة في تيمور الشرقية من إندونيسيا إلى الأمم المتحدة وبصفة خاصة مسألة اللاجئين من تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية. وهذه مسؤولية مشتركة. وينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تكون على استعداد لأن تكون جزءاً من الحل. والحكومة الإندونيسية مستعدة من جانبها للاحتفاظ بخط مفتوح من الاتصالات مع الأمم المتحدة لحل هذه المسائل بروح من التعاون والاحترام المتبادل.

جاكرتا، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠